



آثار الإسكندرية ومتاحفها بين الواقع والطموح

ورشة عمل نظمتها

جمعية الآثار بالإسكندرية

بالاشتراك مع

مركز دراسات الإسكندرية والبحر المتوسط بمكتبة الإسكندرية

12-13 نوفمبر 2014

كان الهدف من هذه الورشة مشاركة الأثاريين والأكاديميين والمتقنين المهتمين بآثار الإسكندرية ومتاحفها في فتح ملفين رئيسيين، أولهما المواقع الأثرية والثاني متاحف الإسكندرية. تعرضت الورشة للمواقع الأثرية سواء المفتوح منها للجُمهور أو المغلق، وعرضت المشكلات الأساسية في كل موقع، ونوقش المقترح من حلول لتلك المشكلات، سواء المشكلات المتعلقة بالأثر من حيث حالته الراهنة وما يتهدهده من أضرار متوقعة، وقدر احتياجه للتدخل بالترميم أو بالصيانة أو بالحماية، أو المشكلات المتعلقة بالزيارة من حيث مسارها وكفاية المعلومات التعريفية والإرشادية الصحيحة، والخدمات القائمة بالمواقع للزوار بمستوياتهم المعرفية والعمرية المختلفة. أما متاحف فإن الورشة اقتصرت على دراسة حالة ثلاثة متاحف هي المتحف اليوناني الروماني، متحف الموزاييك، والمتحف البحري، مع عرض لمشروع متحف الماء.

وبعد يومين من المناقشات والدراسات المستفيضة والمفصلة، توجت الورشة بجلسة ختامية شرفها بالحضور كل من:

- السيد الأستاذ الدكتور/ ممدوح الدماطي وزير الآثار
- السيد اللواء/ طارق مهدي محافظ الإسكندرية



- السيد اللواء/ مصطفى هدهود محافظ البحيرة
 - السيد العميد/ خالد فوزى ممثلاً عن القائد العام للمنطقة الشمالية العسكرية
- وقد كان هذا الحضور الرسمي الرفيع فرصة طيبة لعرض ما تطرقت إليه الورشة من مشكلات، وكذا عرض بعض المقترحات التي حظيت بالكثير من التعليقات الإيجابية من السادة متخذى القرار. وقد جاءت التوصيات على النحو التالي:

توصيات ورشة عمل: آثار الإسكندرية ومتاحفها بين الواقع والطموح

أولاً: توصيات خاصة بمتاحف الإسكندرية:

- تشكل لجنة عليا من خبراء على أعلى مستوى، بحيث تضم كلا من:
 - **أولاً: أعضاء بصفاتهم**
 1. رئيس قطاع الآثار المصرية
 2. رئيس قطاع المتاحف بوزارة الآثار
 3. مدير عام آثار الإسكندرية
 4. مدير عام متاحف الإسكندرية
 5. مدير إدارة الترميم بالإسكندرية بوزارة الآثار
 6. مدير الإدارة الهندسية بقطاع المشروعات بالإسكندرية بوزارة الآثار
 7. مدير إدارة الآثار الغارقة بالإسكندرية
 8. مدير إدارة الآثار الإسلامية بالإسكندرية
 - **ثانياً: أعضاء بأشخاصهم**
 1. أستاذ أكاديمي متخصص في آثار الإسكندرية
 2. أكاديمي متخصص في آثار الإسكندرية (من الشباب)
 3. معماري متخصص في التصميم المعماري
 4. عدد اثنان من الخبراء في آثار الإسكندرية (من المتقاعدين بوزارة الآثار)
 5. عدد اثنان من شباب الأثريين (من العاملين بالوزارة)



• تقوم اللجنة بالأعمال المكلفة بها تطوعيا دون مقابل، وتتعهد بذلك، خدمة للإسكندرية والوطن.

• تستمد هذه اللجنة صلاحياتها مباشرة من السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الآثار، ويكون اتصالها مباشرا بسيادته، بحيث تمكنها هذه الصلاحيات من وضع الخطط، المشروعات، ومتابعة التنفيذ. ويكون لها الحق في تكوين لجان فرعية من المتخصصين لكل موقع أو متحف، كما يمكنها الاستعانة بمن تراه مناسبا فيما يخص المشروعات الجديدة، على أن يتم ذلك بالرجوع إلى معالي وزير الآثار وبموافقته.

تحدد مهام اللجنة في التالي:

1. المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية

• دراسة إحياء المتحف اليوناني الروماني مع متابعة وحسم ضم أرض المحافظة لمساحة المتحف، ووضع كراسة شروط لمواصفات تصميم جديد وسيناريو للعرض، وفي ذلك ينبغي مراعاة التالي:

○ التعجيل بإجراء حفائر داخل مساحة المتحف الحالية في المناطق التي لم يتم بها وضع قواعد خرسانية (منطقة الحديقة المتحفية)، تمهيدا لمد أعمال الحفر في أرض المحافظة بعد ضمها.

○ تراجع اللجنة كافة التصميمات التي وضعت للمتحف من قبل بما في ذلك التصميم الإيطالي، وتضع هيكلًا عامًا للتصميم الجديد بحيث لا يتضمن تغييرات كبيرة تخل بما أنجز من قواعد خرسانية أو هياكل حديدية، كي لا نهدر المال الذي أنفق فيها.

○ تدرس اللجنة سيناريو العرض المتحفي في ضوء ما أنجز من سيناريوهات سابقة، على أن يتضمن العرض الكم الأكبر من القطع الأثرية ذات الدلالة الحضارية.

○ تراعى اللجنة في كافة ما تقدمه ملاحظات الأثريين على المشروع الإيطالي وغيره لتجنبها.



- تخصيص جزء أو مبنى لمركز البحث العلمي، يتضمن المكتبة وقاعات قراءة وقاعة مؤتمرات.
- تهتم اللجنة بمكتبة المتحف وما تضمه من كتب نادرة، مع الشروع في ترميم ما يلزم منها بالتعاون مع جهات متخصصة.
- تهتم اللجنة باستخدام أكبر قدر من الإضاءة الطبيعية وهو الأمر الذي كان يميز هذا المتحف طوال تاريخه.
- يتضمن التصميم مساحة مناسبة لمتحف الطفل وقسم التربية المتحفية.
- يضم قسم للعملة (وهو مغفل في التصميم الإيطالي).
- تخصيص قاعة أو أكثر للعرض المتغير.
- تخصيص مساحة مناسبة للدرج الصاعد للطابق العلوى، وكذا المصاعد.
- الاهتمام بمبنى أو قسم لإدارة المتحف وغرف الاجتماعات.
- دراسة إمكان استحداث بوابة تطل على الشارع الكانوبى (إحياء لطبوغرافية الإسكندرية القديمة).
- تخصيص مساحة للخدمات والبازارات ومبيعات الكتب والتذكارات، وكافيتريا أو أكثر.

فى ضوء ما سبق تضع اللجنة كراسة للشروط Terms of Reference سواء للتصميم أو لسيناريو العرض، وعليها أن تتابع تنفيذ ما تتضمنه هذه الشروط.

2. متحف الموزايك ومحكى الإسكندرية

- تدرس اللجنة الحالة الراهنة لمتحف الموزايك ومحكى الإسكندرية، وتضع التصور المناسب لخطوات العمل بالموقع كى يتم إنجاز المتحف والمحكى فى أقرب وقت ممكن، وفى ذلك يراعى ما يلى:
 - السعى وراء تفعيل الاتفاق مع الجانب السويسرى لإقامة معرض للموزايك فى سويسرا يخصص كل دخله لإنشاء المتحف والمحكى.



- التعجيل بترميم القطع التي لم ترمم بعد، مع نقل القطع الموجودة بالمتحف البحرى إلى مخازن طابية النحاسين بالشلالات، والاتفاق مع المركز الفرنسى لدراسات الإسكندرية على استكمال ترميمها استعدادا لافتتاح المتحف.
- عدم المساس بالعرض المتحفى فى أى متحف قائم لصالح المتحف الجديد، بما فى ذلك الإبقاء على لوحة أسطورة فايدرا وهيبوليتوس فى متحف الاسماعيلية، ولوحة الكلب ولوحة المصارعين فى متحف مكتبة الإسكندرية، ولوحة المنظر النيلى فى المتحف اليونانى الرومانى.
- ضم القطع المكتشفة حديثا بالإسكندرية لسيناريو العرض المتحفى.
- تخصيص قاعة للعرض المتغير.
- الاتصال بمتحف آرل Musée d'Arles وكذلك متحف فيين Saint Romain en Galle, Vienne بفرنسا، للاستفادة من خبراتهم فى إنشاء ومواصفات متاحف الموزاييك.
- دراسة إنشاء مركز علمى لدراسة فن الفسيفساء عبر العصور وصولا إلى العصر الحديث تحقيقا للتواصل بين الماضى والحاضر.

3. الآثار المنتشلة من مياه الإسكندرية وأبى قير

- إقامة معرض مؤقت فى داخل الأماكن المتسعة غير المستغلة بقلعة قايتباى، يضم الآثار المنتشلة من تحت الماء، والمخزنة لعدم وجود مكان مناسب لعرضها. وتضع اللجنة سيناريو العرض، والمادة العلمية المصاحبة له، مع الاهتمام بتحديد أماكن مناسبة داخل القلعة لا تتعارض مع ما يتم من أنشطة بداخلها. وتوصى الورشة بأن يضم هذا المعرض استعارة لوحة نقراتيس المحفوظة بالمتحف المصرى بالقاهرة، فتعرض اللوحة مع توأمها المنتشلة من موقع هيراكلينون بأبى قير، وهى لوحة هيراكلينون/ثونيس، وبذلك تكون هذه هى المرة الأولى التى تلتقى فيها اللوحتان المتطابقتان التوأمين، بما يحقق عنصر جذب سياحى كبير. على أن تعاد لوحة



نقراطيس إلى متحفها بعد انتهاء المعرض. ويمكن للجنة تشكيل لجنة فرعية تختص بإقامة هذا المعرض.

4. متحف المياه بالشلالات

- تشكيل لجنة فرعية لدراسة إنشاء **متحف المياه** في منطقة صهرنج ابن النبيه بالشلالات، وهو المشروع المقدم من السيد الأستاذ الدكتور/ محمد عوض، والبحث عن مصدر لتمويل المشروع، خاصة وأن التكلفة المبدئية له لا تتعدى 25 مليون جنيه. إن إنشاء هذا المتحف يتضمن حماية الصهرنج الأثرى من ناحية، ومن ناحية أخرى سيكون المتحف الأول من نوعه في مصر وفي المنطقة.

ثانياً: توصيات خاصة بالمناطق الأثرية بالإسكندرية:

- تقوم اللجنة المذكورة آنفا بدراسة الحالة الراهنة للمواقع الأثرية المفتوحة، ووضع رؤية لكل موقع على حدة، مع النظر في:
 - دراسة حلول عاجلة لمشاكل المياه الجوفية التي تتعرض لها بعض المناطق الأثرية بالإسكندرية، مثل مقابر الشاطبي، الأنفوشي وكوم الشقافة.
 - دراسة حلول عاجلة لمشكلة النباتات والأشجار التي تخترق أسقف بعض مقابر الإسكندرية والتي تؤدي إلى تدمير أسقفها والزخارف التي تحملها مثلما حدث في مقبرة الأنفوشي.

مقابر الأنفوشي

- دراسة المشروع المقدم من جمعية الآثار بالإسكندرية لمعالجة وترميم المقبرة الخامسة في الأنفوشي، وإعادة تطوير موقع الجبانة بالكامل، والسعى لإيجاد تمويل مناسب له.



العرض المكشوف بمنطقة كوم الشقافة

- تطوير العرض المكشوف بمنطقة كوم الشقافة، بتكوين قاعات عرض مفتوحة بمنصات منظمة لكل مجموعة من القطع الأثرية المتشابهة في الغرض منها أو في التاريخ أو في المدلول الحضاري، وعرضها بطريقة لائقة منظمة، مع تخصيص مساحة للعرض المتغير تضم القطع المجلوبة من المتحف اليوناني الروماني لحين إعادتها إليه بعد إحيائه. ويجب أن يكون تنظيم العرض داخل الموقع تنظيماً علمياً، ومصحوباً ببطاقات شرح واضحة.
- يتضمن العرض المكشوف إعادة بناء المقبرتين المفككتين المقطعتين من منطقة الورديان، وكانتا من قبل معروضتان في حديقة المتحف اليوناني الروماني. والاستعانة بتقرير اللجنة التي قامت بدراستهما، وقدمت التوصيات الخاصة بذلك. وعلى اللجنة السعي لإيجاد التمويل الكافي لتنفيذ ذلك.
- يفضل أن يحتوى العرض المكشوف في كوم الشقافة على البقايا المعمارية والنحتية المرتبطة بالفن الجنائزي الإسكندري فقط، مع تقديمها في صورة توضح تطور هذا الفن، والنظر في توزيع باقي الآثار على الحدائق المتحفية الأخرى بالإسكندرية منعا للتكدس.
- وضع حل عاجل لتمثال الإمبراطور دقلديانوس (?) من حجر البورفيرى، المنقول من المتحف اليوناني الروماني، والمُلقي حالياً بمنطقة كوم الشقافة وترميمه وإقامته في المكان، إلى أن يُفتح المتحف اليوناني الروماني، فيعاد إليه مرة أخرى.
- وضع حل عاجل لرأس ماركوس أنطونيوس من الجرانيت، المنقول من المتحف اليوناني الروماني والمُلقي حالياً بمنطقة كوم الشقافة وترميمه وإقامته في المكان، إلى أن يُفتح المتحف اليوناني الروماني، فيعاد إليه مرة أخرى.



مقابر سوق الورديان

- تشكيل لجنة فرعية لدراسة الحالة الراهنة لجبانة سوق الورديان وذلك للتدخل السريع لترميمها وإنقاذها، ويجب حل مشكلة المياه الجوفية التي تهددها بالاندثار إن لم يوجد حل سريع وحاسم، ثم دراسة ما يلزم نحو وضعها على خريطة المدينة السياحية.

المقبرة المرمية

- دراسة أسباب غلق المقبرة المرمية القائمة في منطقة مقابر اللاتين وممثل المحافظة، والعمل على إزالة هذه الأسباب، وإعداد الموقع للزيارة. هذا علماً بأن الموقع لا يحتاج سوى إقامة بوابة مناسبة وكشك للتذاكر، مع تجهيز حجرة المفتشين، وتنظيف المكان.

مقابر مصطفى كامل

- الترميم الدقيق والعاجل لأسقف المقبرتين الأولى والثانية بجبانة مصطفى كامل، وخاصة المقبرة الثانية التي توجد بها سقالات منذ فترة زمنية طويلة للترميم، بالإضافة إلى ضرورة عمل ظلّات بالأجزاء الخارجية بالمنطقة لاستراحة الزوار. كما يُقترح عمل مظلات داخلية للمقبرتين الثالثة والرابعة لحمايتهما من عوامل التعرية والأملاح، خاصة وأنها الأقرب إلى البحر.

مقبرة مصطفى كامل الجديدة

- السعى نحو تمويل خاص بالمقبرة المكتشفة حديثاً بمنطقة مصطفى كامل، بشارع المعسكر الروماني والواقعة بين عمارات الضباط، حيث أنه رغم أن هذه المقبرة تعد أكبر مقابر الإسكندرية اتساعاً وأكثرها تميزاً من الناحية المعمارية إذ أنها تعبر عن الطراز الدوري الجنائزي السكندري مكتملاً. وقد أصبحت المقبرة "مقلب قمامة"، وهو وضع لا يليق. تحتاج هذه المقبرة إقامة



- ظلة تغطيتها وتحميها من عوامل التعرية، مع إحاطتها بسور وبوابة دخول وكشك للتذاكر، لتصبح قابلة للزيارة. ومن ناحية أخرى يجب أن يستكمل الكشف عنها، وهو ما لا يتطلب وقتا كثيرا إذا ما قامت بعثة أثرية بتمويل مناسب بالعمل الجاد فيها.
- التقدم بطلب تصريح بعمل مجسات أثرية في المساحة الخالية المجاورة لهذه المقبرة في نفس المنطقة بمصطفى كامل، وهي مساحة محدودة وخالية، لمعرفة ما تضمه من آثار.

ثالثاً: توصيات عامة:

- التفكير في تنظيم بعض المعارض الداخلية والخارجية، لتحقيق دخلا لصالح المشروعات الجديدة المزمع تنفيذها، خاصة المتحف البحري.
- توصي الورشة بالإبقاء على جميع القطع المنتشلة والتراث الأثرى الغارق الذي خرج إلى النور من مياه الإسكندرية وأبى قير، في الإسكندرية وعدم نقلها إلى أي منطقة أخرى داخل مصر، وإن كان من الممكن إقامة معارض خارجية مؤقتة تُدر عائداً يمكن الاستفادة منه.
- دراسة إنشاء متاحف صغيرة ونوعية يمكن تنفيذها في وقت قصير وبتكاليف محدودة.
- إنشاء لافتات جديدة لكل موقع، سواء في ذلك اللافتات الخارجية للموقع أو اللافتات وبطاقات التعريف لمكونات الموقع، ومسار الزيارة وغير ذلك مما يمكن أن يعطى صورة جديدة للموقع ويحسن من مظهره السياحي. على أن يكون محتوى اللافتات الجديدة مدروسا دراسة علمية دقيقة من قبل أعضاء اللجنة، وتكون مصممة بأسلوب حديث. وتسعى اللجنة إلى إيجاد جهات تمويل تتكفل بتنفيذ اللافتات الجديدة وإقامتها.



- يجب أن تضع الوزارة خطة عامة لتطوير مناطقها، والنظر في الخدمات والمرافق غير المتوافرة، وإعادة بنائها بمنظر حضارى لائق بتاريخ المنطقة.
- التوصية بالتخفيف من مركزية الإدارة في القاهرة فيما يتعلق بإيجاد حلول عاجلة لمشاكل الآثار في الإسكندرية، من خلال أهل الاختصاص المسؤولين عن آثار الإسكندرية.
- إتاحة الفرصة للمصريين والأجانب للتصوير داخل المتاحف والمناطق الأثرية، مع مراعاة الحفاظ عليها وعلى زخارفها من التلف بعدم استخدام الفلاش.
- التأكيد على أن يتولى عملية الترميم في المواقع الأثرية خبرات على أعلى مستوى في مجال الترميم العلمى من التخصصات المختلفة.
- الاهتمام بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في الاهتمام بالمواقع الأثرية، ونشر الثقافة الأثرية والوعى الأثرى بين قطاعات المجتمع المختلفة.
- الاهتمام بعمل كتيبات ومطبوعات تعريفية بالمناطق المختلفة توزع مجاناً على الزوار، وتألّف أدلة سياحية عن كل موقع للبيع بالموقع، بحيث تطبع طباعة رفيعة المستوى وتتضمن صوراً ومخططات تخص الموقع. مع البحث عن جهة تمويل الطباعة، ويا حبذا لو تبرع المؤلفون بأجرهم لصالح الوطن.
- التوصية بتشديد العقوبة على المنتهكين لحرمة المناطق الأثرية بما فيها الاعتداء على أراضي الآثار والاستفادة منها لأغراض أخرى كإقامة المباني أو الزراعة أو بناء جبانات عليها. إذ أن نصوص المادتين 42 و43 من قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 والمعدل بالقانون رقم 13 لعام 2010، تفرض عقوبات هينة للغاية، كما أن صياغتها ضعيفة وتتيح فرصة الإفلات من العقوبة بأقل مجهود، إذ أنها تتحدث عن "من أتلف الأثر عمداً" في حين أن الصياغة المحكمة ينبغي أن تكون على "من أتلف أو تسبب في إتلاف الأثر"، لأن الصياغة المقترحة تجعل هناك ربطاً بين هؤلاء وإتلاف الأثر.